مدير عام مكتب الصناعة والتجارة في محافظة لحج:-

نعمل على رصد الأسعار يومياً للمواد الغذائية و الاستهلاكية

تم إحالة المخالفين إلى النيابة ولا تزال الحملات مستمرة

نشيد بدور قيادة المحافظة والوزارة لدعمهما تعزيز وتطوير نشاطنا

يسعى مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة لحج وفي ضوء خطة وزارة الصناعة والتجارة ومن وحي خطة المكتب التنفيذي بالمحافظة إلى بذل الجهود من أجل الحرص على الرقي بعمل المكتب بما يخدم تطوير الأنشطة الصناعية والتجارية والسعي إلى توفير الاستقرار التنموي لمختلف المواد الغذائية والاستهلاكية والقيام بالأنشطة الرقابية والسعرية على أكمل وجه.

الحوطة/عادل قائد

وبصدد ذلك أوضح الأخ محمد بن محمد المنصوب مدير عام مكتب الصناعة والتجارة في محافظة لحج أن المكتب يسعى من خلال تفعيل دور التجارة الداخلية وغرفة العمليات ومأمورى الضبط القضائي إلى فرض الرقابة المطلوبة على المواد الغذائية الأساسية وا الاستهلاكية ومادتي الحديد والأسمنت وفقاً للقوانين النافذة.

وأضاف المنصوب:ولذا قمنا برصد الأسعار يومياً وخصوصاً المواد الغذائية والاستهلاكية والحديد والأسمنت وكذا الغاز في عدد من المديريات ورفعها إلى الوزارة وفقاً للقائمة اليومية والأسبوعية كما تم النزول إلى الأفران لمراقبة أوزان الروتي وخصوصاً في مديريات الحوطة وتبن وردفان ومدى ملاءمته للأوزان المقرة وإجراء التعديلات اللازمة وفقاً لأي تغيرات في أسعار الدقيق ومتابعة مسحوبات مادة الغاز من المصدر إلى المحطات وذلك عبر غرفة العمليات المركزية وكذا مسحوبات مادة الدقيق للأفران من المصدر عبر مندوبي الأفران أولاً بأول ومسحوبات المواد الغذائية وخصوصاً الدقيق والقمح الواصلة إلينا من إدارة المؤسسة الاقتصادية وغرفة العمليات المركزية والإشراف على توزيعها من خلال المندوبين المعتمدين ومعالجة أي إخلال في ذلك.

وتابع المنصوب حديثه:والمكتب يمارس نشاطه وفقاً للقوانين والقرارات النافذة علماً بأن الأسعار تتحكم بها آلية السوق باستثناء مادة غاز الطبخ والأسمنت ومادتي الدقيق والقمح المقرة أسعارها من قبل المؤسسة الاقتصادية وآلية تنفيذ التوزيع لها.

المكتب يمارس صلاحياته

واضاف مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بلحج: والمكتب يمارس الرقابة على أسعار السلع بالمحلات التجارية والرقابة على الغش التجاري وفترة انتهاء الصلاحية للمواد ومنع الأحتكار ومراقبة أوزان وعبوات المواد الغذائية ومادة الغاز والرقابة على أوزان الروتي وبناءً على ذلك فإن المكتب يؤدي عمله من خلال التنسيق بين غرفة العمليات المركزية ومأموري الضبط القضائي بحسب الإمكانيات المتوفرة.

ولهذا فإن الرقابة على أسعار وأوزان إسطوانات غاز الطبخ من أولويات إهتماماتنا من أجل استقرار تموين المواطنين بمادة الغاز..أما فيما يخص مادة الأسمنت للأسف الشديد حدثت أزمات متقطعة في التموينات المتعلقة بمادة الأسمنت وارتفاع أسعاره في بعض الأحيان وقد رفعنا تقريرا بهذا الخصوص مع بعض المعالجات وهنا نود أن نشير إلى أن مصنع البرح يعتمد مندوبين من المحافظة دون التنسيق مع المكتب بل حتى وانه يعتمد المندوبين المرشحين من قبل السلطة المحلية في المحافظة أو من قبل الوزارة.

وأضاف المنصوب:لقد بدأت المؤسسة الاقتصادية اليمنية تمارس نشاطها في النصف الثاني من عام2007م ولمادتي القمح والدقيق واستطاعت أن تقدم أسعارا أقل من أسعار السوق وتتم آلية الصرف والتسويق مباشرة من خلال فروعها في المحافظة أو عبر المندوبين من قبل السلطة المحلية في المديريات ويتم الصرف عبر البطاقة الشخصية ويتم موافاتنا من قبل الوزارة بالكميات الواردة و تسيير الأمور بشكل طيب من خلال التنسيق بين المؤسسة ومكتبنا والسلطة المحلية على مستوى المحافظة والمديريات.

وحول الرقابة على أوزان الروتي أجاب مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بلحج نقولها بلا فخر بأن أوزان الروتي في المحافظة وخصوصاً عاصمة المحافظة أفضل من محافظات أخرى على الرغم من التغيرات التي تطرأ على أسعار الدقيق ويعود ذلك إلى العلاقة الممتازة بين أصحاب الأفران والمكتب وإدارة الغرفة التجارية في المحافظة.

وتابع المنصوب حديثه كما أن لدينا آلية محددة لتنفيذ الرقابة على ظاهرة الاحتكار والغش ونقص أوزان العبوات

ضرورة إشهار السلع

بالإضافة إلى الرقابة على إشهار السلع ففي هذا الاتجاه تم توزيع التصاميم على أصحاب المحلات التجارية في المحافظة والمديريات بشأن الالتزام بضرورة إشهار أسعار السلع ولكن نود الإفادة هنا إلى أن ذلك يحتاج لفترة من الوقت بسبب ارتفاع بعض السلع.

وعن سؤال الصحيفة لتفعيل دور المجلس التمويني بالمحافظة أجاب مدير عام المكتب حقيقة الأخ المحافظ رئيس المجلس التمويني يولي المكتب اهتماماً من أجل تطوير وتعزيز نشاطه وعقدنا اجتماعاً في معظمها للقيام بحملات على التجار المخالفين وإحالتهم للنيابة وفقاً للقانون والمجلس التمويني حدد أهداف رئيسية أبرزها الأطلاع والوقوف على أسباب المشكلات التموينية والسعرية في المحافظة وابداء التصورات لمواجهة أي مشكلة تموينية أو سعرية طارئة وتكوين رؤية مشتركة فيتم من خلالها الارتقاء بمستوى الدور الرقابي لمواصفات السلع وأسعارها بالإضافة إلى ذلك تحديد الاحتياجات التموينية للمحافظة والإشراف والرقابة.

تشكيل غرفة عمليات

الأسواق ومحاسبة المخالفين لافتاً بأنه تم تشكيل غرفة عمليات وكذا لجنة فنية للمجلس التمويني تكون من مهامها اقتراح خطة عمل المجلس التمويني وعمل المجلس بشكل عام واردف المنصوب في سياق حديثه إن مكتب الصناعة وبعد غياب طويل قد قام بالتفتيش على الأسواق وتم ضبط العديد من المواد المختلفة وتم إحالة المخالفين من التجار إلى نيابة المخالفات ولا تزال الحملات مستمرة.

واختتم محمد بن محمد المنصوب مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بلحج حديثه بالقول نحن نشكر المكتب التنفيذي ممثلاً بالأخ محسن النقيب محافظ المحافظة وعلي حيدرة ماطر مدير عام المجلس المحلي اللذان حرصا كل الحرص على تذليل الصعوبات أمام مكتبنا الأمر الذي أعطى لنا حافزاً في تعزيز عملنا وللأمانة فإن المكتب التنفيذي بالمحافظة في دورته الأخيرة اعتمد لن وظيفتين وهذا دليل على الدور الفاعل لقيادة المحافظة..ولهذا فإننا لن ندخر جهداً في تطوير عملنا خدمة لأبناء المحافظة.

كما أنه يوجد لدينا مقترح على قيادة وزارة الصناعة بحث إمكانية ربط شبكة معلومات بين مكاتب الوزارة وديوان عام الوزارة ومكاتب الجمارك والجهات ذات العلاقة لما لذلك من أهمية في معرفة دخول السلع من بلد المنشأ إلى بلادنا وكذا معرفة الصادرات إلى خارج الجمهورية بالإضافة إلى ذلك بحث إمكانية القيام بمسح صناعي شفاف من خلال استبيان يتم إعداده بشكل علمي ومدروس يفي بالغرض الخاص بمعرفة وضع الصناعات المختلفة في كافة محافظات الجمهورية.

همسة إلى السلطة المحلية

د. زينب حزام

مع التهاب حر الصيف، تنتشر هذه الأيام عربات الذرة الغضة (الهند المشوي) حقاً أنها تجارة صغيرة لباعة فقراء، يجلبون الذرة من الحقول ويضعونها على عرباتهم التي تحمل شوايات خشبية بدائية، وينتشرون على الطرقات لبيع الذرة المشوية (الهند).

ونحن هنا لا مانع لدينا من بيع هذه الوجبة الغنية بالفيتامينات وبسعرها الزهيد الذي لا يتجاوز الخمسين ريالاً، ولكننا نعترض على عدم حماية الشوايات والنيران المنبعثة منها مع هبوب الرياح، حيث تتطاير الشظايا النارية لتلسع المشاة في الطرقات، وأحياناً تسبب هذه الشظايا النارية متاعب أخرى نستطيع تجنبها، إذا ما قدمنا أكشاكا لهؤلاء الباعة الفقراء لممارسة هذه المهنة البسيطة التي يجنون منها دخلاً بسيطاً جداً، خاصة إذا تمكن من بناء أكشاك لهؤلاء الباعة الفقراء عند الشواطئ البحرية، حيث هبوب نسمات العصاري والأماسي عندما ينعطف المتمشّون على شواطئ البحار،ليحصلوا على العرانيس المشوية (الهند) ويلتهموا حباتها الطرية الشهية بنهم..وإذا القينا نظرة عجلى على أوضاع هؤلاء الباعة المنتشرين في الشوارع الذين يعرقلون سير المشاة في الطرقات،فأننا نسمع دقات نواقيس الخطر،من تعرض حياة المشاة للخطر السيارات التي تقف أمام رصيف المشاة في زحمة جنونية خاصة أمام محطات السيارات في منطقة التواهي وجولة القاهرة..والأمر نفسه ينطبق على واقعنا الاقتصادي لأن هؤلاء الباعة ليس لهم مصدر عيش سوى هذه الفرشات أو العربات لبيع الذرة أو غيرها من البضائع البسيطة.

إن هناك،بالفعل خطراً كبيراً يهدد حياة المشاة والباعة وهوبالطبع السير السريع للسيارات وعدم التخطيط للطرقات.

إن مدينة عدن جميلة وجمالها نابع من تناقض تضاريسها الجبلية والبحرية،فهي ما زالت تتمتع بلونها الطبيعي الذي يحتاج إلى تخطيط حضاري،بحيث تتلاءم الطرقات مع زحمة السكان القادمين من مختلف محافظات الجمهورية للعمل والتجارة في عدن،ولأننا في بداية الصيف ففي عدن نجد الشمس تسطع كل صباح على المدينة فتصنع رونقاً يبعث الدهشة في نفوس الناس وتمنحهم الكثير من التفاؤل والفرح فهل تمنح إدارة التخطيط الحضري وإدارة الطرقات والسلطات المحلية هذا المواطن حقه في طريق المشاة دون قلق أو خوف..لقد سمعنا عن القوانين الصارمة التي وضعتها اليمن من أجل تنظيم المرور والزام الناس باتباع قواعدها،وذلك عن طريق فرض عقوبات تتضمن الغرامة ذات القيمة المرتفعة والحبس ولكننا لم نشاهد عملية تنظيم المشاة للبيع وبضائعهم المتواضعة..وإننا ندعو السلطات المحلية لتقود حملة إنسانية لحماية الإنسان وتنظيم الطرقات وتكون ما يسترو العقل،تعزف ألحان القلب الإنساني وتنشد ريحان الوجدان البشري،ماسكة ورود الألفة والمودة والرحمة،وموشحة بوشاح الصفاء والوفاء..وفي اعتقادي أن السلطات المحلية في عدن قادرة على حماية المواطنين،وتحديث أساليب إدارة تعمل على خدمة المجتمع والمواطنين وتحقيق الحياة الكريمة لكل البسطاء والفقراء في المجتمع اليمني وتحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي لهؤلاء الباعة الفقراء وحماية المشاة في الطرقات.

مدير عام السياحة في لحج

السياحة في لحج بحاجة إلى الكوادر الكفوءة وأساسيات العمل للعمل السياحي والفندقي نأمل أن يجد المستثمر تشجيعاً للترويج للمواقع الاستثمارية

محافظة لحج بحاجة للتشجيع وتقديم التسهيلات لإبراز الجانب السياحي والترويج للمواقع الاستثمارية السياحية التي تمتاز بها المحافظة.

(14 أكتوبر) التقت الأخ / محمد عبدالرحمن أحمد مدير عام مكتب السياحة في محافظة لحج وحاورته في عدد من المسائل والمقترحات حول دعم وتطوير السياحة.

بدأ الأخ مدير عام السياحة حديثه قائلاً :

لقاء / عادل ... :

إن حاجتنا إلى إعداد الكادر الكفوء والرفع من مداركه العلمية والعملية في القطاع السياحي يكمن في أهمية معرفة مدى احتياجاتنا الأساسية التي يتطلبها عملنا السياحي والفندقي لتهيئة الكوادر العاملة والمؤهلة لتصبح قادرة على تسيير عملنا في المجال الفندقي خاصة وفي السياحة عامة خصوصاً في خدمات النزلاء والزوار والسياح الوافدين إلى البلد أو المحافظة وتوفير ما يحتاجه ذلك السائح / النزيل / من خدمات الإيواء ومن المأكولات والمشروبات.

وأضاف : لا يقتصر الأمر عند هذا الحد بل يجب أن يتوفر لدينا من الكادر الكفؤ والمؤهل في جوانب أخرى في عملنا السياحي على سبيل المثال في الإرشاد السياحي بحيث يتميز المرشد السياحي بالثقافة السياحية واكتسابه المعرفة الكافية باللغات الأجنبية. وتابع مدير عام مكتب السياحة حديثه وعموما فإن العمل السياحي بحاجة إلى الكادر المثقف والمؤهل الذي يتصف بالمعرفة الكافية في الجوانب التاريخية ولاسيما للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية.

وقال : من الأهمية بمكان توفر الكادر في تقنية المعلومات ومن أجل مواكبة ما يتصل بالمجال السياحي، ولتوفير البيانات والمعلومات الهامة وتقديمها عند الحاجة ولتسهيل العمل الإحصائي والمساعد في عملية الحصر وفي عمليات المسوحات السياحية التي يتطلبها العمل السياحي من وقت لآخر .. لافتاً إلى أنه ولأهمية التواصل مع الشبكة المعلوماتية والمعرفية في تطوير عملنا هذا يجب أن يكتسب الكادر السياحي المزيد من المعرفة والإطلاع في هذا المجال الحيوي والهام.

وتابع الأخ / محمد عبدالرحمن حديثه ولمواجهة حاجتنا من الكادر النوعي والعددي يفترض أولاً العمل على حصر المنشآت القائمة بحسب تصنيفاتها وحصر القوى العاملة فيها بحسب مؤهلاتها العلمية وخبراتها العملية المكتسبة والوقوف على النواقص التي تعاني منها تلك المنشآت التي تؤثر سلباً على مستوى عملها وخاصة في جانب التأهيل لمعالجة وضعها الحالي من ناحية ومن ناحية أخرى وضع تصورات مستقبلية لتلك المنشآت والمأمول تطويرها وتأهيل كوادرها أو توفير كوادر مؤهلة لها في مراحل محددة تبدأ من فترة عام إلى ثلاثة أعوام وقد تصل إلى خمسة أعوام قادمة أي الإعداد لعملية التأهيل مرحلياً على أن تشمل المنشآت السياحية فنادق ومطاعم واستراحات سياحية والوكالات السياحية ومكاتب النقل البري السياحية والنقل الجوي ايضا.. ولن يتأتى ذلك الا بالتنسيق بين الوزارة وفروعها في المحافظات وأصحاب تلك المنشآت السياحية المختلفة لكي تتمكن إدارات المنشآت من وضع خطط التدريب والتأهيل وفقاً لتصنيفاتها وبحسب إمكانياتها المادية ووضع برامجها وفقاً لخططها الفصلية والسنوية.

وحول أهمية التنسيق المشترك بين الوزارة وفروعها مع إدارات المنشآت أوضح أنه يجب أن توضع المعالجات للصعوبات التي قد تطرأ أثناء سير عملية التدريب والتأهيل المرحلي من خلال الوقوف على ما تم إنجازه في كل مرحلة وتجاوز السلبيات والتغلب على الصعوبات وتابع المدير العام حديثه: ويجب أن ندرك بأن حاجتنا الأساسية سواءً أكانت في مستويات التدريب والتأهيل كما ذكرنا سابقاً بحسب التصنيف الفندقي أم في نوعية الخدمات التي تتطلبها المنشآت الفندقية والخدمية للإيفاء بمتطلبات النزيل أو السائح أو المسافر بصفة عامة، وبالمزيد من التعاون والتنسيق المشترك بين وزارة السياحة وفروعها في المحافظات وأصحاب تلك المنشآت من المستثمرين، وبمراعاة سوق العمل ، مع أهمية أخذ مشورة وآراء الاتحاد اليمني للفنادق وجمعيات الوكالات السياحية والنقل لتذليل الصعوبات التي تواجه الإخوة المستثمرين في سبيل تشجيع الاستثمار في المجال السياحي.

وأشار الأخ/مدير عام سياحة لحج في سياق حديثه إلى التخصصات في الجوانب المختلفة للعمل السياحي والفندقي التي نحن بحاجة اليها على سبيل المثال الخدمات الفندقية بأنواعها (الاستقبال - خدمات المأكولات والمشروبات - خدمات الغرف والمطبخ والحلويات.. الخ وايضا الإرشاد السياحي، وتقنية المعلومات، واللغات الأجنبية.

محمد عبدالرحمن

ونوه الأخ محمد عبد الرحمن مدير عام السياحة في لحج إلى أنه في إطار التشريعات القانونية تدعونا الحاجة إلى استصدار قرار من جهات عليا بالاضافة إلى مالدينا من لوائح نافذة مثل لائحة التصنيف الفندقي.. وتأتي حاجتنا إلى ذلك القرار لأهمية الزام الأخوة أصحاب تلك المنشآت سواء القائمة حاليا أم التي تحت الإنشاء أو التجهيز للعمل على تأهيل الكوادر العاملة فيها وتجنب استخدام عمالة غير كفوءة مستقبلا وخاصة تلك المنشآت ذات المستوى الراقي والحائز على درجات عالية في التصنيف الفندقي وبحسب ماحددته لائحة التصنيف الفندقي.

وعن سؤال عن وضعية المنشآت الفندقية في محافظة لحج لفت الأخ محمد عبدالرحمن مدير عام السياحة الانتباه قائلا لاتزال المحافظة تفتقر إلى منشآت فندقية ذات التصنيف والدرجات المتازة سواء من الفنادق أم المتنزهات أو من المطاعم السياحية والاستراحات إذا ما استثنينا مجمع أزال السياحي / ومجمع الحسيني السياحي إلا أن هناك عدداً من المنشآت ذات المستوى الجيد تم إنشاؤها خلال الأعوام القليلة المنصرمة في مخطط الرباط بمديرية تبن محافظة لحج وقد تركزت على الخط الرئيسي بين لحج وعدن وتقع معظمها على (خط التماس) بين مديرية تبن ومديرية دارسعد مؤكداً بأن محافظة لحج شهدت حركة استثمارية في الجانب السياحي ساعدها في ذلك النهضة العمرانية والتجارية إلا أننا نأمل أن تشهد المحافظة وخاصة عاصمتها (الحوطة) المزيد من المنشآت الفندقية مع الإشارة إلى مديرية ردفان وخاصة في مدينة الحبيلين بها عدد لا بأس به من المطاعم السياحية بالإضافة إلى الفندق الراقي الوحيد فيها (فندق السلام).

وأضاف الأخ مدير عام السياحة في لحج قائلا على الرغم مما شهدته المحافظة من حركة استثمارية لكن تظل الحاجة ملحة إلى إنشاء عدد من المنشآت الفندقية والاستراحات السياحية في المواقع السياحية والنائية والبعيدة عن عاصمة المحافظة على سبيل المثال مواقع ينابيع المياه الطبيعية والمعدنية في حمام الحويمي في كرش مديرية القبيطة وأيضا حمام شرعة في مديرية حالمين بالإضافة إلى المواقع السياحية والتاريخية في مديرية المقاطرة وخاصة في غابة جبل أراف وبالقرب من موقع قلعة المقاطرة.

وهناك إمكانية إنشاء متنزهات سياحية وخاصة في مشروع الحديقة العامة في جلاجل بمديرية تبن وإعادة تأهيل استراحة القمندان بالحسيني.

ودعا الأخ محمد عبدالرحمن أحمد مدير عام السياحة إلى ضرورة أن يجد المستثمر في الجانب السياحي والفندقي المزيد من التشجيع وتقديم كافة التسهيلات من قبل الجهات المعنية مع ضرورة التعريف والترويج للمواقع المقترحة آنفا لكي يتسنى للمستثمر التقدم بطلب الاستثمار لها مع أملنا في المزيد من المنشآت السياحية وإعطاء أهمية لتأهيل الكادر الفندقي والسياحي مستقبلاً .